قصور آل سعود في الخارج… ومعاناة الشعب في الداخل

في الوقت الذي تحتفل فيه الدوائر العقارية في المدن الأوروبية الفارهة بصفقات عائلة آل سعود، وتحديداً على تلال «الميل الذهبي» في ماربيا الإسبانية حيث يتمدد مجمع «كازا الرياض» الملكي على مساحات تلامس 190 ألف متر مربع لإنشاء عشرات القصور والفلل الفاخرة المخصصة للإقامات الملكية الصيفية، تتكشف في الداخل السعودي صورة مغايرة تماماً:

ميزانية رسمية تعلن عن عجز بمئات المليارات، وديون عامة تتجاوز 1,600 مليار ريال لتمويل الالتزامات والإنفاق، بينما يُترك المواطن وحيداً فريسة للضرائب والغلاء.

1. قصور الخارج

إن قصة أملاك آل سعود وقصورهم خارج حدود الوطن ليست مجرد استثمارات عقارية عادية، بل هي شاهد صارخ على نهب ثروات شبه الجزيرة العربية واستنزافها في رغبات شخصية لا تنتهي.

- في إسبانيا:

تتصدر صفقات مجمع «كازا الرياض» في ماربيا واجهات التقارير العقارية، حيث يحصل المجلس البلدي على ملايين اليوروهات من عائدات التراخيص والمخططات لتوسيع مجمعات العائلة المالكة على مساحات شاسعة تضم عشرات القصور والفلل.

- في فرنسا:

يبقى قصر «شاتو لويس الرابع عشر» قرب باريس – الذي سُعر بأكثر من 300 مليون دولار – ويخوت الأسطول الملكي الفارهة مثل يخت «سيرين»، رموزاً صارخة لحجم السيولة الضخمة المسحوبة من مقدرات الشعب لتلبية هوس الترف المطلق.

- في المغرب:

تتوزع القصور والمجمعات الفاخرة بين طنجة، والرباط، وعين الذياب بالدار البيضاء؛ وقد وثّقت تقارير حقوقية دولية (منها بيانات ومتابعات لهيومن رايتس ووتش) بقاء حقوق العشرات من الشركات ومئات العمال المحليين معلقة دون دفع مستحقاتهم المالية عن أعمال الصيانة والترميم في قصور الأمراء، مما يعكس فوضى الإدارة المالية والتلاعب بحقوق العمال حتى على أبواب تلك القصور.

هذه العقارات والممتلكات المنتشرة في عواصم العالم، والتي تُنفق عليها مئات المليارات من أموال النفط، تمثل وحدها حبل نجاة لو أُعيدت لخزينة الشعب، كفيلة بإنهاء أزمات البطالة والفقر المتربصة بالملايين. غير أن العائلة المالكة تتعامل مع مقدرات الجزيرة العربية كإرث شخصي مطلق، تشتري به القصور وتستعرض به سفه الثراء أمام العالم.

2. واقع المواطن في الداخل

وفي المقابل تماماً، يعيش المواطن السعودي داخل جدران الوطن تحت وطأة قسوة غير مسبوقة:

- العبء الضريبي والمعيشي:

ضريبة قيمة مضافة صعدت إلى 15% لتلتهم لقمة عيش البسيط، وتُفرض غرامات ومخالفات مالية باهظة ومبتكرة بلا هوادة، بينما تشهد أسعار المواد الأساسية والغذائية ارتفاعات متواصلة تستنزف الدخول الضعيفة.

- البطالة وفجوة الرواتب:

رغم وجود شريحة واسعة تعاني من تحديات سوق العمل والبطالة بين الشباب، يضطر الكثيرون للقبول بمهن هامشية كالحراسات الأمنية أو الأعمال البسيطة برواتب زهيدة لا تكفي لأبسط متطلبات المعيشة، بينما تستمر استشارات الشركات الأجنبية واستقطاب الخبرات الخارجية بمزايا ومرتبات خيالية.

- شبكة الحماية الضعيفة:

تعتمد نسبة معتبرة من الأسر على الإعانات الحكومية وبرامج الدعم لمجرد التكفل بالاحتياجات الأساسية، مما ينسف الصورة الورديّة التي تحاول آلة الإعلام الرسمي تسويقها.

3. القبضة الأمنية ومنع الكلام

وحين يجرؤ أي مواطن على التململ أو التساؤل العلني عن مصير هذه المليارات المهدرة على قصور الخارج والترفيه العبثي في الداخل، لا يلقى سوى عصا القبضة الأمنية الغاشمة؛ حيث توثق تقارير المنظمات الحقوقية استمرار الاعتقالات والأحكام القاسية بالسجن لسنوات طويلة لمجرد التعبير السلمي عن الرأي، أو انتقاد الأوضاع المعيشية، أو المطالبة بالشفافية في توزيع الثروة، لضمان تكميم أي صوت يجرؤ على كشف الحقيقة.

خاتمة

في السعودية، لا تكمن المشكلة في وجود قصر هنا أو يخت هناك، بل في منظومة كاملة تتعامل مع ثروة البلاد كأنها ملك خاص للعائلة الحاكمة.

تُفتح أبواب المال بلا حساب أمام القصور والممتلكات الفاخرة، بينما تُغلق أبواب الرزق أمام المواطنين، وتُرفع الضرائب والأسعار، ويُطلب من الناس أن يتحملوا نتائج الإنفاق الذي لم يشاركوا في قراره.

المواطن الذي يدفع الضريبة لا يملك حق معرفة أين تذهب أمواله.

والذي يواجه الغلاء لا يستطيع أن يسأل عن كلفة القصور والمشاريع الفاخرة.

ومن يعترض على هذا التناقض قد يدفع حريته ثمناً لكلمة كتبها أو موقف عبّر عنه.

هنا يظهر جوهر الأزمة:

ليست القضية أن بعض الأمراء يعيشون في رفاه، بل أن هذا الرفاه يُبنى على ثروة عامة لا تخضع

للمساءلة، بينما يُطلب من الشعب أن يصمت ويتحمل.

قصور في الخارج، وضرائب في الداخل، وثروة بلا رقابة، ومواطن بلا صوت.

تلك هي المعادلة التي تكشف حجم الفجوة بين من يملكون البلاد ومن يعيشون فيها.